

## المحتويات

الصفحة

1	_____ : التطورات الاقتصادية الدولية	الفصل الأول
1	_____ مقدمة	
2	_____ النمو والأسعار	
5	_____ التجارة والمدفوعات	
8	_____ الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية	
8	_____ الاحتياطيات الدولية	
9	_____ أسعار الفائدة	
9	_____ أسعار الصرف	
10	_____ تطورات عام 2003	
11	ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم (1997-2002)	
12	ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم (1997-2002)	
13	ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة (1997-2002)	
14	ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة في العالم (1997-2002)	
15	ملحق (5/1) : التغيير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية - السلع والخدمات (1997-2002)	
16	ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية والمتحولة وخدمتها (1997-2002)	
17	ملحق (7/1) : الاحتياطيات الدولية للدول النامية باستثناء الذهب (1997-2002)	
18	ملحق (8/1) : أسعار الفائدة (1997-2002)	
19	ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة) (1997-2002)	

## التطورات الاقتصادية الدولية

### مقدمة

شهد عام 2002 تحسناً نسبياً في أداء الاقتصاد العالمي، حيث ارتفع معدل نموه الحقيقي من 2.3 في المائة خلال عام 2001 إلى 3.0 في المائة خلال عام 2002. والجدير بالذكر أن هذا التحسن في الأداء لم يكن عاماً، وإنما اختلف بصورة ملحوظة عبر الدول والمجموعات. ففي الوقت الذي شهدت فيه الولايات المتحدة وكندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع وأستراليا ونيوزيلندا تحسناً في معدلات النمو، شهدت الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي واليابان تراجعاً في الأداء الاقتصادي. كما تراجعت معدلات التضخم بصورة عامة خلال عام 2002 بالنسبة لكل مجموعات الدول، باستثناء الدول النامية في نصف الكرة الغربي، الأمر الذي عكس آثار الأزمة الاقتصادية بالأرجنتين وتأثيرها على أسعار الصرف في تلك المجموعة. كما تجدر الإشارة إلى أن التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي قد أثر بدوره على أداء التجارة العالمية في السلع والخدمات، فارتفع حجمها بمعدل 2.9 في المائة خلال عام 2002، مقارنة مع معدل ارتفاع بلغ 0.1 في المائة خلال عام 2001.

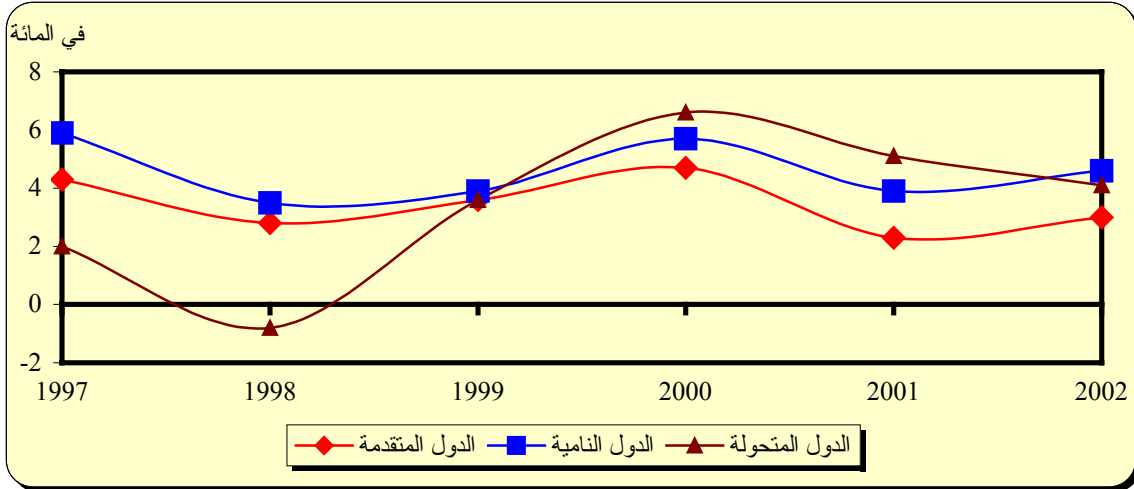
وفيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، ارتفعت أرصدة الديون القائمة في ذمة الدول النامية والدول المتحولة بنسبة طفيفة، بينما انخفضت مدفوعات خدمة الدين بالنسبة للدول النامية وارتفعت بالنسبة للدول المتحولة. كما انعكس ارتفاع حجم التجارة العالمية في انخفاض نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات بالنسبة لكل من الدول النامية والدول المتحولة. ومن جهة أخرى، أدى نمو الاحتياطيات الدولية للدول النامية، والذي جاء كمحصلة للتحسن الذي شهدته تلك الدول في ميزاني الحساب الجاري والحساب الرأسمالي، إلى ارتفاع نسبة تغطية الاحتياطيات للواردات خلال العام.

أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة، فقد استمرت تطوراتها في الارتباط بجهود الدول الصناعية الرامية للخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي، حيث خفضت كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو من أسعار الفائدة الرسمية وتبعها تراجع أسعار الفائدة السوقية قصيرة وطويلة الأجل. أما بالنسبة لأسعار صرف العملات الرئيسية أمام الدولار، فقد ارتفع اليورو الذي تم طرحه للتداول في بداية عام 2002 أمام الدولار، وكذلك الجنيه الإسترليني. بينما تراجع الين الياباني في ظل توقعات استمرار الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في اليابان.

## النمو والأسعار

حقق أداء الاقتصاد العالمي تحسناً نسبياً خلال عام 2002، حيث بلغ معدل نموه 3.0 في المائة مقابل 2.3 في المائة خلال عام 2001. وعلى الرغم من الأداء الأفضل نسبياً خلال عام 2002 إلا أنه لم يصل إلى المستوى المتحقق عام 2000 البالغ 4.7 في المائة، وهو أعلى مستوى للنمو الحقيقي يسجله الاقتصاد العالمي خلال عقدين. هذا، وقد جاء تحسن النمو العالمي كمحصلة لارتفاع النمو في مجموعتي الدول المتقدمة والدول النامية، إذ تراجع النمو للعام الثالث على التوالي بالنسبة لمجموعة الدول المتحولة. فبالنسبة لمجموعة الدول المتقدمة، ارتفع معدل نموها الحقيقي إلى 1.8 في المائة خلال عام 2002 وذلك مقابل 0.9 في المائة خلال عام 2001، بينما بلغ معدل النمو الحقيقي في الدول النامية 4.6 في المائة مقابل 3.9 في المائة للعامين على التوالي، وانخفض معدل النمو الحقيقي في الدول المتحولة إلى 4.1 في المائة في عام 2002 مقابل 5.1 في المائة في العام السابق. والجدير بالذكر أن أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الرئيسية الثلاث كان متبايناً بدرجة ملحوظة، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في الدول المتقدمة والدول النامية والدول المتحولة 2002-1997



ففيما يتعلق بالدول المتقدمة، تحسن الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة، بينما تراجع بصورة ملحوظة في الاتحاد الأوروبي، وبدرجة طفيفة في اليابان. فقد حققت الولايات المتحدة معدل نمو بلغ 2.4 في المائة خلال عام 2002، وذلك مقابل معدل نمو بلغ 0.3 في المائة خلال عام 2001. ويلاحظ أن نمو الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2002 كان قوياً خلال النصف الأول من العام نتيجة ازدهار أنشطة إعادة تمويل الرهونات العقارية وشراء السيارات الذي صاحب تراجع أسعار الفائدة، وذلك إضافة للتخفيضات الضريبية. وقد عكس هذا الأمر قيام الولايات المتحدة باستخدام السياستين النقدية والمالية بصورة فعالة للخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي. أما بالنسبة للنصف الثاني من العام وخاصة الربع الأخير، فترجع معدل النمو بصورة ملحوظة وذلك نتيجة لعودة عدم استقرار أسعار الأسهم، والتراجع الحاد في ثقة

المستهلكين، وارتفاع الطاقات العاطلة، واستمرار ارتفاع فروق أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بما أدى إلى ضعف الاستثمار. كما ساهم في ذلك أيضاً استمرار القوة النسبية للدولار الأمريكي، وضعف الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسية الأخرى.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فقد تراجع النمو الحقيقي إلى 1.0 في المائة خلال عام 2002، مقابل 1.6 في المائة خلال عام 2001. ولكن كان الأداء الاقتصادي داخل دول الاتحاد متقارباً. فقد تباطأ بدرجة كبيرة كل من الاقتصاد الإيطالي والاقتصاد الألماني والاقتصادات المرتبطة به مثل الاقتصاد الهولندي والبلجيكي، وتباطأ بدرجة أقل كل من الاقتصاد الفرنسي والبريطاني، في الوقت الذي كان فيه الأداء الاقتصادي في أيرلندا واليونان وأسبانيا أفضل بكثير من باقي دول الاتحاد.

وفيما يتعلق باليابان، استمر الأداء الاقتصادي في الضعف، حيث اقتصر معدل النمو على 0.3 في المائة خلال عام 2002 وذلك مقابل معدل بلغ 0.4 في المائة خلال عام 2001. وقد جاء الأداء الضعيف للاقتصاد الياباني انعكاساً لحالة التراجع في أسعار السلع والخدمات التي استمرت للعام الرابع على التوالي، الأمر الذي لم تشهد أي دولة صناعية أخرى خلال فترة نصف قرن تقريباً. وقد أدى تراجع الأسعار المستمر إلى حالة من الجمود في السياسة النقدية وعدم إمكانية استخدامها في محاولة تنشيط الاقتصاد بعد أن وصلت أسعار الفائدة للمستوى الصفرى. كما أدى تراجع الأسعار المستمر أيضاً إلى زيادة التوقعات بالمزيد من انخفاض الأسعار بما يؤجل من قرارات الإنفاق ويؤخر بالتالي من معاودة الانتعاش الاقتصادي.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى، تحسن الأداء الاقتصادي في كل من كندا والدول الآسيوية حديثة التصنيع (كوريا وتايوان وهونج كونج وسنغافورة) وكذلك في استراليا ونيوزيلندا. فقد ارتفع النمو الاقتصادي في كندا ليصل إلى 3.4 في المائة خلال عام 2002 مقابل 1.5 في المائة خلال عام 2001، وارتفع معدل النمو للدول الآسيوية حديثة التصنيع ليصل إلى 4.6 في المائة مقابل 0.8 في المائة للعامين على التوالي، بينما ارتفع النمو في كل من أستراليا ونيوزيلندا ليصل إلى 3.8 في المائة و4.2 في المائة للدولتين على التوالي وذلك مقابل 2.7 في المائة و2.4 في المائة خلال العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الاقتصادية سابقة الذكر قد انعكست على معدلات البطالة في الدول الصناعية، حيث ارتفعت في كل من الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا واليابان والمملكة المتحدة وكندا، بينما تراجعت في اليونان وكوريا وأستراليا.

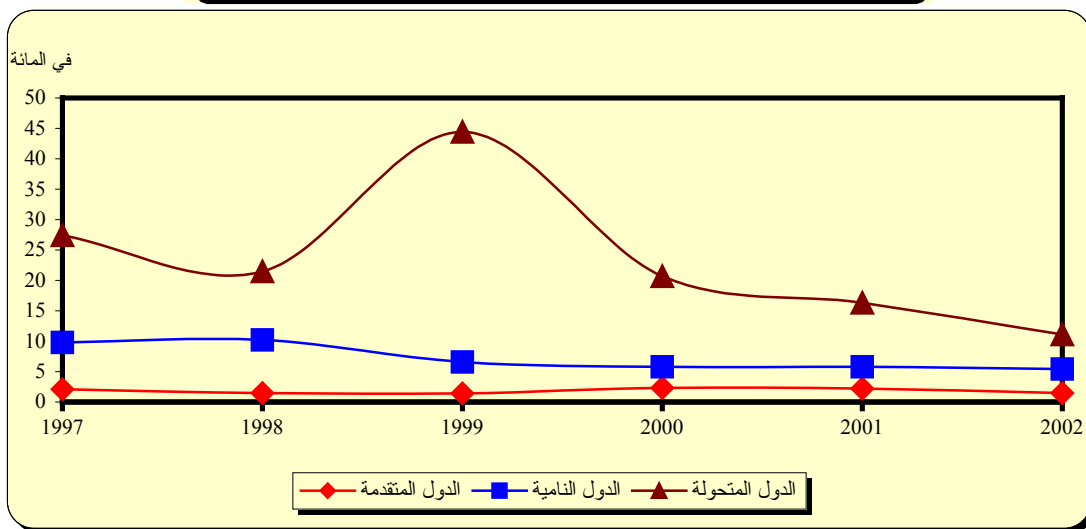
وفيما يتعلق بالدول النامية، فقد تحسن أدائها الاقتصادي كمجموعة حيث بلغ معدل نموها الحقيقي 4.6 في المائة خلال عام 2002 مقابل 3.9 في المائة خلال عام 2001. إلا أنه من الملاحظ أن الأداء قد تباين وفقاً لمجموعات الدول، ففي الوقت الذي حققت فيه دول الشرق الأوسط وتركيا، والدول النامية الآسيوية تحسناً في معدلات النمو، تراجع الأداء في كل من أفريقيا والدول النامية في نصف الكرة الغربي. هذا، وقد تحقق الأداء الأفضل في الدول النامية الآسيوية على

الرغم من استمرار التباطؤ الاقتصادي في غالبية الدول الصناعية. أما بالنسبة لمجموعة دول الشرق الأوسط وتركيا، والتي بلغ معدل نموها 4.5 في المائة خلال العام 2002 مقابل معدل نمو بلغ 1.4 في المائة خلال عام 2001، فيعكس ذلك في جزء منه ارتفاع معدل النمو في تركيا حيث بلغ 6.7 في المائة خلال عام 2002 مقابل 7.3 في المائة في عام 2001. وفيما يتعلق بالدول النامية في نصف الكرة الغربي، فقد تأثر أداءها الاقتصادي بدرجة كبيرة بالأزمة الاقتصادية في الأرجنتين والأزمة السياسية في فنزويلا. وأخيراً بالنسبة لأفريقيا، كان التراجع الطفيف في النمو الاقتصادي بها خلال عام 2002 انعكاساً لتراجع إنتاج النفط في نيجيريا ولسوء الأحوال المناخية التي أدت إلى تراجع حاد في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية خاصة في شرق وجنوب القارة.

أما بالنسبة للدول المتحولة، فقد تراجع النمو الاقتصادي فيها ليصل إلى 4.1 في المائة خلال عام 2002 وذلك مقابل معدل نمو بلغ 5.1 في المائة خلال عام 2001. وبالتالي لم تعد صاحبة أفضل أداء بين المجموعات كما كان الحال خلال العامين الماضيين، والذي كان قد تحقق نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي قامت بها. وقد جاء التراجع في معدل النمو خلال عام 2002 نتيجة لتباطؤ نمو الإنفاق الاستثماري خاصة في روسيا، وإن كان قد حد من آثاره السلبية ارتفاع أسعار النفط وزيادة نصيب تلك الدول في سوق النفط العالمي.

ومن جانب آخر، أظهرت تطورات الأسعار المحلية تراجع معدلات التضخم على مستوى المجموعات الرئيسية الثلاث على حد سواء. فقد تراجع معدل التضخم في الدول المتقدمة ليصل إلى 1.5 في المائة خلال عام 2002 وذلك مقابل 2.2 في المائة خلال عام 2001، وتراجع معدل التضخم في الدول النامية ليصل إلى 5.4 في المائة مقابل 5.8 في المائة للعامين على التوالي، كما تراجع أيضاً في الدول المتحولة ليصل إلى 11.1 في المائة مقابل 16.3 في المائة، الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2) : معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية والدول المتحولة  
2002-1997

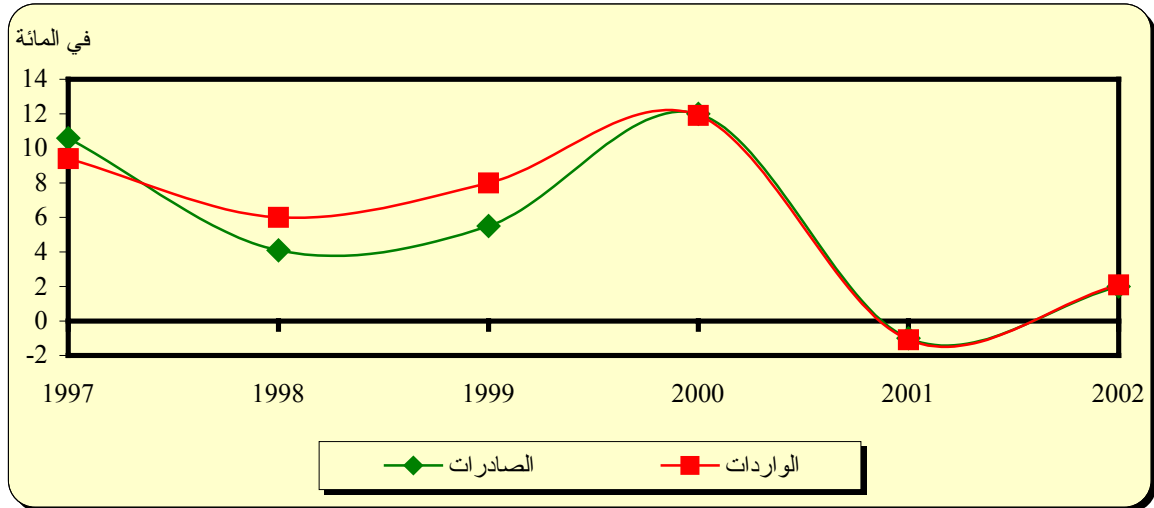


ومن الملاحظ أنه على عكس العام الماضي، كان تراجع معدلات التضخم عاماً في كافة المجموعات الرئيسية والمجموعات الفرعية، وكان الاستثناء في هذا الشأن هو ارتفاع معدل التضخم في الدول النامية في نصف الكرة الغربي ليصل إلى 8.7 في المائة خلال عام 2002 وذلك مقابل 6.4 في المائة خلال عام 2001. وقد كان للأزمة الاقتصادية الأرجنتينية وانتشارها، وما أدت إليه من انخفاض في بعض أسعار الصرف أثراً هاماً على ارتفاع معدل التضخم لتلك المجموعة.

## التجارة والمدفوعات

ارتفع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات خلال عام 2002 ليصل إلى 2.9 في المائة. ويأتي هذا بعد تراجع ملحوظ في معدل نمو التجارة العالمية الذي انخفض إلى 0.1 في المائة خلال عام 2001 بعد أن كان قد بلغ 12.6 في المائة خلال عام 2000، وهو أعلى معدل مسجل خلال فترة تزيد عن عقدين. ويرجع التحسن في معدل نمو حجم التجارة العالمية خلال عام 2002 إلى عدد من العوامل أهمها التحسن النسبي في أداء الاقتصاد العالمي، وتنامي الطلب المحلي في الولايات المتحدة لا سيما خلال النصف الأول من العام، بالإضافة إلى النمو الملحوظ في حجم التجارة في كل من دول آسيا والدول المتحولة.

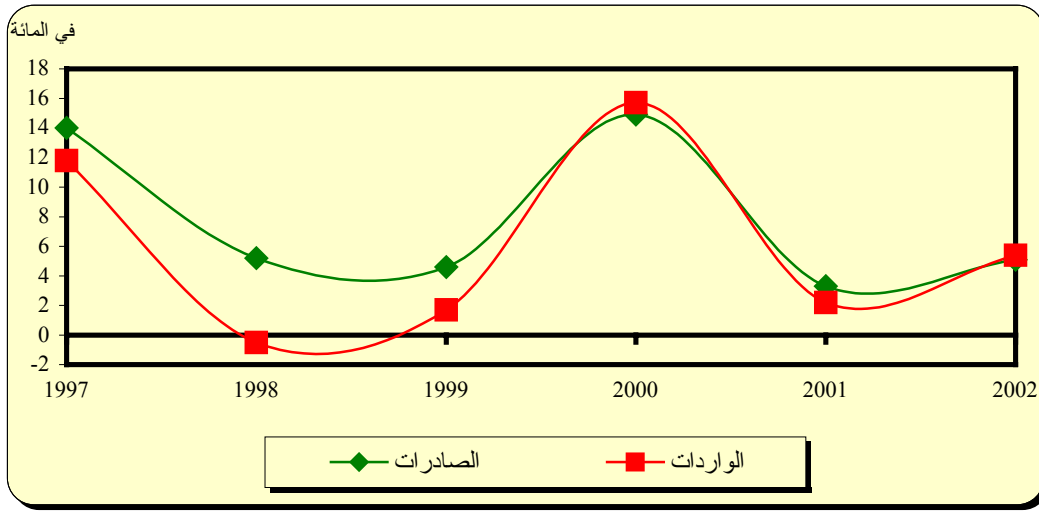
الشكل (3) : معدلات نمو التجارة في الدول المتقدمة  
2002-1997



وقد عكس ارتفاع معدل نمو حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات ارتفاع هذه المعدلات بالنسبة لكل من الدول المتقدمة والدول النامية. فبالنسبة للدول المتقدمة، ارتفع معدل نمو الصادرات من -1.0 في المائة عام 2001 إلى 2.0

في المائة خلال عام 2002، وارتفع كذلك معدل نمو الواردات من -1.1 في المائة إلى 2.1 في المائة خلال العامين المذكورين على التوالي. أما بالنسبة للدول النامية، فقد ارتفع معدل نمو الصادرات من 3.3 في المائة خلال عام 2001 إلى 5.1 في المائة خلال عام 2002، وكذلك ارتفع معدل نمو الواردات من 2.2 في المائة إلى 5.4 في المائة.

الشكل (4) : معدلات نمو التجارة في الدول النامية  
2002-1997



وبالنسبة للدول المتقدمة، فقد بلغ النمو في حجم التجارة في السلع والخدمات أقصاه في كل من اليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع. فبالنسبة لليابان، سجل حجم الصادرات ارتفاعاً بلغ 8.1 في المائة خلال عام 2002 في حين سجلت الواردات ارتفاعاً بلغ 2 في المائة. وقد حققت الدول الآسيوية حديثة التصنيع نمواً في الصادرات والواردات بلغ 9 في المائة و8 في المائة على التوالي. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تراجع حجم صادراتها بمعدل -1.5 في المائة في الوقت الذي نمت فيه وارداتها بمعدل 3.7 في المائة. وفي كندا، نمت كل من الصادرات والواردات خلال عام 2002 بمعدل 0.8 في المائة، مقارنة بتراجع نمو حجم الصادرات والواردات خلال عام 2001 بمعدل -3.8 في المائة و-5.7 في المائة على التوالي. وفيما يتعلق بمجموعة دول اليورو فقد كان أداؤها أضعف، إذ تراجع معدل نمو صادراتها من 2.9 في المائة في عام 2001 إلى 1.3 في المائة في عام 2002، كما تراجع معدل نمو وارداتها من 1.6 في المائة إلى -0.2 في المائة. وقد تأثر أداء مجموعة دول اليورو بتراجع حجم التجارة في ألمانيا التي انخفض معدل نمو صادراتها من 5 في المائة خلال عام 2001 إلى 2.6 في المائة خلال عام 2002، كما انخفض معدل نمو وارداتها من 1 في المائة إلى -2.1 في المائة خلال العامين المذكورين على التوالي، الشكل (3).

أما بالنسبة للتجارة السلعية للدول النامية خلال عام 2002 وفقاً للمجموعات، فيلاحظ تراجع حجم صادرات الدول المصدرة للنفط بنسبة بلغت -2.0 في المائة، بينما ارتفع حجم وارداتها بمعدل 4.5 في المائة. أما الدول النامية غير المصدرة للنفط، فقد سجلت ارتفاعاً في حجم صادراتها بلغ 7.7 في المائة كما سجلت وارداتها ارتفاعاً بلغ 5.9 في المائة.

كما يلاحظ من التوزيع الجغرافي للدول النامية أنه بالنسبة لحجم التجارة السلعية، فقد سجلت الدول النامية الآسيوية أعلى معدل نمو، إذ بلغ معدل نمو صادراتها 11.6 في المائة في حين بلغ معدل نمو وارداتها 11.4 في المائة. أما دول نصف الكرة الغربي، فقد سجلت أدنى معدل نمو في حجم التجارة السلعية نظراً لتأثرها بدرجة ملحوظة بالأزمة الاقتصادية التي مرت بها الأرجنتين والأزمة السياسية في فنزويلا، فتراجع معدل نمو صادراتها إلى -0.6 في المائة في الوقت الذي تراجع فيه معدل نمو وارداتها إلى -6.5 في المائة.

وفيما يتعلق بشروط التبادل التجاري، فقد حافظت الدول المتقدمة على معدل ارتفاعها المسجل عام 2001 والبالغ 0.4 في المائة. أما بالنسبة للدول النامية، فقد ارتفع هذا المعدل من -3.1 في المائة خلال عام 2001 إلى 1.2 في المائة خلال عام 2002. وبالنسبة للدول والمجموعات الفرعية داخل مجموعة الدول المتقدمة، فقد حققت كل من ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع تحسناً طفيفاً في شروط التبادل التجاري، في حين سُجل تراجع في كل من الولايات المتحدة وإيطاليا وكندا. أما بالنسبة للدول النامية، فيلاحظ ارتفاع شروط التبادل التجاري في جميع مجموعات الدول، باستثناء أفريقيا التي تراجعت فيها شروط التبادل التجاري بنسبة -0.3 في المائة. وتجدر الإشارة إلى أن التحسن النسبي لشروط التبادل التجاري في الدول النامية شمل الدول المصدرة للسلع الأولية، حيث سجلت الدول المصدرة للنفط تحسناً نسبياً في شروط التبادل التجاري التي ارتفعت من -10.5 في المائة خلال عام 2001 إلى 0.2 في المائة خلال عام 2002، الأمر الذي يعكس ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2002، بينما سجلت الدول النامية المصدرة للسلع الأولية بصفة عامة، ارتفاعاً بمعدل 2.4 في المائة عام 2002 بعد أن كانت قد سجلت انخفاضاً بمعدل -7.9 في المائة عام 2001، الملحق (5/1).

وبالنسبة للمدفوعات، فقد تراجع وضع الحساب الجاري في الدول المتقدمة حيث ارتفع العجز فيه من 187.3 مليار دولار خلال عام 2001 إلى 217.2 مليار دولار خلال عام 2002. أما بالنسبة للدول النامية، فقد ارتفع فائض ميزان الحساب الجاري فيها من 31.3 مليار دولار في عام 2001 إلى 54.9 مليار دولار في عام 2002. وأما بالنسبة للدول المتحولة، فقد ارتفع العجز في الحساب الجاري من 20.0 مليار دولار في عام 2001 إلى 21.1 مليار دولار عام 2002. ويلاحظ بالنسبة للدول المتقدمة أن ارتفاع العجز قد نتج أساساً عن ارتفاع عجز الحساب الجاري الأمريكي من 393.4 مليار دولار في عام 2001 إلى 503.4 مليار دولار في عام 2002، في حين أن كل من مجموعة دول اليورو واليابان والدول الآسيوية حديثة التصنيع قد سجلت ارتفاعاً في فائض حساباتها الجارية. أما بالنسبة للدول النامية، فقد عكس التحسن في الحساب الجاري بالدرجة الأولى ارتفاع فائض الحساب الجاري في الدول الآسيوية. أما بالنسبة لباقي



مجموعات الدول، فقد انحسر عجز الحساب الجاري في دول نصف الكرة الغربي، في حين ارتفع العجز في أفريقيا وانخفض الفائض في دول الشرق الأوسط وتركيا، الملحق (6/1).

## الدين العام الخارجي والتدفقات المالية إلى الدول النامية

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية في عام 2002 بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.6 في المائة عن مستواه في العام السابق ليصل إلى 2,189 مليار دولار. كما ارتفع أيضاً إجمالي الدين الخارجي القائم في ذمة الدول المتحولة ليصل إلى 399.3 مليار دولار أمريكي أي بارتفاع نسبته 1.8 في المائة عن عام 2001. أما بالنسبة لمدفوعات خدمة الدين، فقد انخفضت في الدول النامية بنسبة 9.9 في المائة وبلغت 309.2 مليار دولار عام 2002، بينما ارتفعت في الدول المتحولة بنسبة 7.5 في المائة لتصل إلى 67.0 مليار دولار خلال العام.

وبالنسبة لتوزيع الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية وفقاً للمجموعات الجغرافية، يلاحظ أن إجمالي الدين قد تراجع بصورة شبه متوازنة في كل من الدول النامية الآسيوية ودول نصف الكرة الغربي في الوقت الذي ارتفع فيه في دول الشرق الأوسط وتركيا بنسبة أكبر من ارتفاعه في الدول الأفريقية. وفي الوقت نفسه، تراجعت مدفوعات خدمة الدين بالنسبة لدول الشرق الأوسط وتركيا وكذلك بالنسبة لدول نصف الكرة الغربي، في حين ارتفعت مدفوعات خدمة الدين بالنسبة لأفريقيا بمعدل 25.7 في المائة، كما ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً في دول آسيا النامية.

وفيما يتعلق بنسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، والتي تعتبر أحد المقاييس الهامة لعبء المديونية، يلاحظ انخفاضها بالنسبة للدول النامية بشكل عام من 22.7 في المائة إلى 19.3 في المائة، وبالتحديد بالنسبة لدول آسيا والشرق الأوسط وتركيا ودول نصف الكرة الغربي في الوقت الذي ارتفعت فيه بالنسبة لدول أفريقيا. أما في الدول المتحولة، فقد أظهرت هذه النسبة ميلاً طفيفاً نحو الانخفاض عن مستواها في العام السابق لتستقر عند 17.3 في المائة خلال عام 2002.

## الاحتياطيات الدولية

أدت محصلة تطورات التجارة والمدفوعات والتدفقات الرأسمالية للدول النامية إلى استمرار نمو احتياطياتها الدولية خلال عام 2002، وبما يشكل استمراراً للظاهرة التي بدأت منذ أوائل التسعينات. وقد بلغ معدل ارتفاعها خلال العام 15.2 في المائة لتصل إلى 924.1 مليار دولار. ومن الملاحظ أن ارتفاع الاحتياطيات قد تحقق بالنسبة لكافة مجموعات الدول، وسجلت دول آسيا أعلى نسبة ارتفاع بلغت 28.4 في المائة، تلتها دول الشرق الأوسط وتركيا بنسبة 3.7 في

المائة، ثم دول أفريقيا بنسبة 2.3 في المائة وأخيراً دول نصف الكرة الغربي بنسبة 0.8 في المائة. وقد ارتفعت معدلات تغطية الاحتياطيات للواردات على مستوى الدول النامية بشكل عام. ويعود هذا بشكل أساسي إلى ارتفاع نسبة التغطية في دول آسيا من 60.8 في المائة عام 2001 إلى 70.0 في المائة عام 2002، وإلى ارتفاع هذه النسبة في دول نصف الكرة الغربي من 43.0 في المائة إلى 47.3 في المائة. أما بالنسبة لدول أفريقيا، فقد انخفضت هذه النسبة من 45.6 في المائة إلى 43.7 في المائة كما انخفضت من 68.1 في المائة إلى 65.9 في المائة بالنسبة لدول الشرق الأوسط وتركيا.

## أسعار الفائدة

خفضت كل من الولايات المتحدة ومنطقة اليورو من أسعار الفائدة الرسمية المرتبطة بوضع السياسات الاقتصادية خلال عام 2002، وذلك استمراراً لجهودها من أجل الخروج من حالة التباطؤ الاقتصادي. وفي الوقت نفسه ظل سعر الفائدة الرسمي في اليابان عند مستواه الصفري، والذي واكب حالة الركود الشديدة التي يمر بها الاقتصاد الياباني وعكس عدم إمكانية قيام السلطات باستخدام السياسة النقدية بفعالية في محاولة الخروج من حالة الركود. وفي الوقت نفسه حافظت المملكة المتحدة على سعر الفائدة الرسمي عند مستواه في العام السابق، بينما رفعت كندا من سعر الفائدة الرسمي وبما يعكس الوضع الأفضل نسبياً لاقتصاد كل منهما، وذلك مقارنة بمنطقة اليورو بالنسبة للمملكة المتحدة وبالولايات المتحدة بالنسبة لكندا. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة في السوق، فقد تراجعت كل من أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل في الدول الصناعية الرئيسية، وإن كان تراجع أسعار الفائدة قصيرة الأجل أكبر بدرجة ملحوظة من تراجع أسعار الفائدة طويلة الأجل بما يعكس جزئياً التوقعات بعودة الانتعاش الاقتصادي، وبالتالي عودة أسعار الفائدة للارتفاع مستقبلاً.

## أسعار الصرف

تم في بداية عام 2002 طرح عملة اليورو للتداول، حيث شاركت 12 دولة أوروبية بتلك العملية وقامت باستبدال عملاتها المحلية باليورو، وقد تمت تلك العملية بسلاسة رغم ضخامة حجمها. هذا، وقد انخفض سعر صرف الدولار الأمريكي خلال عام 2002 مقابل اليورو مقارنة بعام 2001، أي قبل طرح الفعلي لتداول اليورو، وذلك بنسبة بلغت 5.2 في المائة. كما تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه الإسترليني خلال العام بنسبة بلغت 4.1 في المائة، بينما ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الين الياباني بنسبة بلغت 3.2 في المائة خلال العام. والجدير بالذكر أن تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام كل من اليورو والجنيه الإسترليني قد جاء في سياق حالة عدم اليقين حول توجهات السياسة الأمريكية، وأن هذا التراجع اعتبر جيداً في ظل استمرار حالات عدم التوازن في الاقتصاد العالمي التي تمثلت في العجز الكبير في الحساب الجاري للولايات المتحدة، والذي قابله فوائض كبيرة في اليابان والأسواق الناشئة الآسيوية، وفوائض أصغر حجماً في منطقة اليورو.

## تطورات عام 2003

شهد النصف الأول من عام 2003 حدثين رئيسيين مؤثرين على توقعات النمو وعودة الانتعاش للاقتصاد العالمي. فمن جانب كان للحرب التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق أثراً قوياً على توقعات النمو الاقتصادي العالمي خلال الربع الأول من العام، حيث تأثرت أسواق النفط والذهب والأوراق المالية باحتمالات الحرب قبل قيامها. كما سادت التوقعات بتأخر عودة الانتعاش الاقتصادي إذا طال أمد الحرب، أو ترتب عنها أضرار شديدة على البنية الأساسية للعراق، أو إذا ما أمتد النزاع إلى مناطق أخرى من العالم. إلا أن قصر الأمد الفعلي للحرب والدمار المحدود نسبياً الذي وقع للبنية الأساسية في العراق، خاصة المرتبطة بإنتاج النفط، أدى إلى توقعات بمحدودية آثار الحرب على الاقتصاد العالمي، وبالتالي إلى توقع عودة الانتعاش خلال النصف الثاني من عام 2003. ويعزز من تلك التوقعات أن الاتجاهات التاريخية تشير إلى أن النمو الاقتصادي يعود إلى مستواه الطبيعي خلال فترة من سنتين إلى ثلاث سنوات بعد الهبوط الكبير في أسعار الأسهم، الأمر الذي يتوقع حدوثه بعد التراجع الشديد في السنوات الأخيرة لأسعار الأسهم خاصة المرتبطة بالاقتصاد الجديد.

أما الحدث الثاني الذي قد يؤثر على توقعات النمو الاقتصادي العالمي فهو ظهور وباء متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد "سارس". فمع ظهور هذا الوباء في جنوب شرق آسيا وانتقاله منها لدول خارج الإقليم، من المتوقع أن يشكل خطورة على الأنشطة الاقتصادية في عدد من الدول خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، وأن يؤدي لارتفاع حالة عدم اليقين لمستقبل المنطقة وبما يؤثر بالتالي على توقعات النمو.

ملحق (1/1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم  
(2002 - 1997)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
3.0	2.3	4.7	3.6	2.8	4.3	العالم
1.8	0.9	3.8	3.4	2.7	3.4	الدول المتقدمة
2.4	0.3	3.8	4.1	4.3	4.4	الولايات المتحدة
1.0	1.6	3.5	2.8	3.0	2.6	الاتحاد الأوروبي
0.3	0.4	2.8	0.2	1.1-	1.9	اليابان
2.9	1.5	5.0	4.8	1.9	4.2	دول متقدمة أخرى
4.6	3.9	5.7	3.9	3.5	5.9	الدول النامية
3.4	3.6	2.8	2.6	3.3	3.0	أفريقيا
6.5	5.7	6.8	6.1	4.0	6.6	آسيا
4.5	1.4	5.8	0.8	3.8	6.6	الشرق الأوسط وتركيا
0.1-	0.6	4.0	0.2	2.3	5.2	نصف الكرة الغربي
4.1	5.1	6.6	3.6	0.8-	2.0	الدول المتحوّلة (1)

(1) دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً.

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2003 .

ملحق (2/1) : معدلات التضخم في العالم  
(1997 - 2002)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
1.5	2.2	2.3	1.4	1.5	2.1	الدول المتقدمة
1.6	2.8	3.4	2.2	1.5	2.3	الولايات المتحدة
2.3	2.5	2.3	1.4	1.5	1.9	الاتحاد الأوروبي
0.9-	0.7-	0.9-	0.3-	0.6	1.7	اليابان
1.7	2.4	2.2	1.0	2.6	2.4	دول متقدمة أخرى
5.4	5.8	5.8	6.6	10.2	9.8	الدول النامية
9.3	13.0	14.2	12.3	9.0	14.6	أفريقيا
1.9	2.7	1.8	2.5	7.7	4.8	آسيا
16.4	17.1	19.5	23.6	27.6	28.1	الشرق الأوسط وتركيا
8.7	6.4	6.8	7.4	9.2	12.4	نصف الكرة الغربي
11.1	16.3	20.7	44.4	21.5	27.4	الدول المتحوّلة <sup>(1)</sup>

(1) دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي سابقاً.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (3/1) : البطالة والتوظيف في الدول المتقدمة  
(1997 - 2002)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
						<b>معدل البطالة</b>
<b>6.4</b>	<b>5.9</b>	<b>5.9</b>	<b>6.4</b>	<b>6.8</b>	<b>6.9</b>	<b>الدول المتقدمة</b>
<b>6.5</b>	<b>5.9</b>	<b>5.7</b>	<b>6.1</b>	<b>6.4</b>	<b>6.6</b>	<b>الدول الصناعية الرئيسية</b>
5.8	4.8	4.0	4.2	4.5	4.9	الولايات المتحدة
5.4	5.0	4.7	4.7	4.1	3.4	اليابان
8.2	7.8	7.8	8.4	9.1	9.6	ألمانيا
8.8	8.6	9.6	11.2	11.8	12.3	فرنسا
9.0	9.5	10.6	11.4	11.8	11.7	إيطاليا
5.2	5.1	5.5	6.0	6.3	7.1	المملكة المتحدة
7.6	7.2	6.8	7.6	8.3	9.1	كندا
<b>7.7</b>	<b>7.4</b>	<b>8.2</b>	<b>9.1</b>	<b>9.9</b>	<b>10.6</b>	<b>الاتحاد الأوروبي</b>
						<b>نمو التوظيف</b>
<b>0.2</b>	<b>0.7</b>	<b>2.0</b>	<b>1.4</b>	<b>1.0</b>	<b>1.5</b>	<b>الدول المتقدمة</b>
<b>0.1-</b>	<b>0.4</b>	<b>1.7</b>	<b>1.1</b>	<b>1.0</b>	<b>1.4</b>	<b>الدول الصناعية الرئيسية</b>
0.3-	-	2.5	1.5	1.5	2.3	الولايات المتحدة
1.3-	0.5-	0.3-	0.8-	0.7-	1.1	اليابان
0.6-	0.4	1.8	1.2	1.1	0.2-	ألمانيا
0.8	2.1	2.5	2.0	1.5	0.4	فرنسا
1.5	2.1	1.9	1.3	1.1	0.4	إيطاليا
0.7	0.7	1.1	1.3	1.0	1.7	المملكة المتحدة
2.2	1.1	2.6	2.8	2.7	2.3	كندا
<b>1.3</b>	<b>1.6</b>	<b>2.9</b>	<b>2.3</b>	<b>1.1</b>	<b>1.7</b>	<b>دول متقدمة أخرى</b>
<b>0.6</b>	<b>1.5</b>	<b>2.1</b>	<b>1.9</b>	<b>1.9</b>	<b>1.0</b>	<b>الاتحاد الأوروبي</b>

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (4/1) : معدلات نمو حجم التجارة في العالم  
(2002 - 1997)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
						العالم
2.9	0.1	12.6	5.6	4.4	10.6	إجمالي التجارة
						الدول المتقدمة
2.0	1.0-	12.0	5.5	4.1	10.6	الصادرات
2.1	1.1-	11.9	8.0	6.0	9.4	الواردات
						الدول النامية
5.1	3.3	14.9	4.6	5.2	14.0	الصادرات
5.4	2.2	15.7	1.7	0.5-	11.8	الواردات

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (5/1) : التغيير في شروط التبادل التجاري في الدول المتقدمة والدول النامية  
(السلع والخدمات)  
(1997 - 2002)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
0.4	0.4	2.5-	0.3-	1.3	0.5-	الدول المتقدمة
1.2	3.1-	6.0	4.6	6.6-	0.3-	الدول النامية

المصدر: مصدر الملحق (1/1).



ملحق (6/1) : حجم الديون الخارجية على الدول النامية والمتحولة وخدمتها  
(1997 - 2002)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
						إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)
<b>2,189.0</b>	<b>2,175.2</b>	<b>2,207.0</b>	<b>2,240.8</b>	<b>2,200.9</b>	<b>2,035.3</b>	الدول النامية
265.5	263.6	272.3	286.6	288.5	288.8	أفريقيا
680.8	681.8	674.4	701.1	697.9	667.2	آسيا
504.5	488.1	496.2	473.8	456.9	406.3	الشرق الأوسط وتركيا
738.2	741.8	764.1	779.3	757.6	673.0	نصف الكرة الغربي
<b>399.3</b>	<b>392.2</b>	<b>362.4</b>	<b>371.1</b>	<b>363.2</b>	<b>311.6</b>	الدول المتحولة
						مدفوعات خدمة الدين (كنسبة مئوية من الصادرات من السلع والخدمات)
<b>19.3</b>	<b>22.7</b>	<b>22.4</b>	<b>26.9</b>	<b>26.8</b>	<b>24.1</b>	الدول النامية
22.3	18.1	17.0	20.5	22.9	20.2	أفريقيا
12.7	14.3	14.0	16.4	18.3	15.0	آسيا
11.5	14.9	12.2	15.3	16.8	14.7	الشرق الأوسط وتركيا
39.7	48.7	50.4	59.1	51.2	50.8	نصف الكرة الغربي
<b>17.3</b>	<b>17.5</b>	<b>14.9</b>	<b>17.4</b>	<b>18.9</b>	<b>15.4</b>	الدول المتحولة

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (7/1) : الاحتياطات الدولية للدول النامية باستثناء الذهب  
(2002 - 1997)

(مليار دولار أمريكي)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
924.1	802.3	723.8	654.9	630.3	636.0	الدول النامية
66.4	64.9	54.6	42.4	41.5	43.8	أفريقيا
507.3	395.2	336.5	322.2	289.5	264.7	آسيا
190.0	183.2	176.8	146.9	146.0	156.9	الشرق الأوسط وتركيا
160.3	159.0	155.9	143.3	153.3	170.6	نصف الكرة الغربي

المصدر: مصدر الملحق (1/1) .

ملحق (8/1) : أسعار الفائدة  
(2002 - 1997)

(نسب مئوية)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
						سعر الفائدة الرسمي (1)
1.2	1.8	6.4	5.3	4.7	5.5	الولايات المتحدة
0.0	0.0	0.2	0.0	0.3	0.4	اليابان
2.8	3.3	4.8	3.0	-	-	مجموعة دول اليورو
4.0	4.0	6.0	5.5	6.3	7.3	المملكة المتحدة
2.8	2.3	5.8	4.8	5.0	4.3	كندا
						سعر الفائدة في السوق للدول المتقدمة (2)
2.1	3.2	4.4	3.4	4.0	4.1	قصيرة الأجل
4.2	4.4	5.0	4.6	4.4	5.3	طويلة الأجل

(1) السعر في نهاية العام.

(2) المتوسط السنوي لسعر الفائدة كما ورد في المصدر.

المصدر: مصدر الملحق (1/1).

ملحق (9/1) : أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار (متوسط الفترة)  
(1997 - 2002)

(وحدات العملة مقابل دولار واحد)

2002	2001	2000	1999	1998	1997	
-	2.1840	2.1170	1.8330	1.7600	1.7340	المارك الألماني
0.6662	0.6944	0.6596	0.6180	0.6039	0.6105	الجنيه الأسترليني
-	7.3240	7.1010	6.1490	5.9000	5.8370	الفرنك الفرنسي
125.4000	121.5000	107.8000	113.9000	130.9000	121.0000	اليين الياباني
1.0593	1.1173	1.0823	0.9372	0.8929	0.8817	اليورو*

\* الإيكو حتى عام 1998 .  
المصدر: مصدر الملحق (1/1) .